بعد صدور قرار وزير البلدية بهذا الشأن

نواب : يرحبون بمنع الإعلانات المتعارضة مع الشريعة والآداب العامة

وزير الأوقاف فهد الشعلة

محمد هايف

حمدان العازمي

- هايف : نثمن هذا التعميم ولمزيد من الحسم على من تسول له نفسه المتاجرة بما يخالف الشريعة الغراء
- العازمي : أشد على يد الوزير في منع أي أمر يمس عادات وتقاليد هذا الشعب الطيب أهله
- النصف : الانقلاب على الدولة المدنية اصبح واقعاً في ظل التطرف بأسلمة كل مناحي الحياة
- هل الإعلانات لسيدات غير محجبات سيخالف أحكام الشريعة؟
- الحويلة : التصدي لظاهرة الإعلانات التي تشكل خدشاً في المنظومة الكويتية المحافظة والقيم المستمدة من الشريعة واجب

أثار القرار الذي اتخذه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة والقاضي بعدم إقامة إعلانات تخل بأحكام الشريعة أو الآداب العامة أو تمس بالوحدة الوطنية ، آثار ردود فعل كثيرة من نواب مجلس الأمة ، والذين استحسنوا القرار ، داعين إلى التمسك بتطبيقه ، ومراقبة هذه الإعلانات ، والمزيد من الحسم في هذا الاتجاه .

وفي هذا السياق قال النائب محمد هايف شكرا لوزير البلدية ولمديرها العام على هذا التعميم ولمزيد من الحسم على من تسول له نفسه بالمتاجرة بما يخالف الشريعة الغراء والآداب العامة وإثارة الفتن بإشغال الشارع الكويتي لأجل مصالحهم التجارية أو مآربهم الأخرى.

من جانبه أشاد النائب حمدان العازمي بقرار وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة بعدم السماح بأي إعلان يتنافى مع الشريعة الإسلامية والآداب العامة.

وقال العازمي: أشد على يد الوزير في منع أي أمر يمس عادات وتقاليد هذا الشعب الطيب اهله والذي يستمدها من الشريعة الاسلامية.

من ناحيته قال النائب راكان النصف ان الانقلاب على الدولة المدنية اصبح واقعا في ظل التطرف باسلمة كل مناحي الحياة حتى بلغ الأمر اسلمة الاعلانات التجارية وهو ما يعني اخضاعها لمفاهيم تعود لمئات السنين وأهواء اشخاص يقسرون الدين على مزاجهم.

وتابع: السؤال الى جهاز البلدية هل الاعلانات لسيدات غير محجبات سيخالف أحكام الشريعة؟

من جانبه، رأى النائب د. محمد الحويلة أن التصدي لظاهرة الإعلانات التي تشكل خدشاً في المنظومة الكويتية المحافظة والقيم المستمدة من الشريعة واجب، في حين توجه النائب محمد هايف بالشكر للوزير على القرار الإداري "الحاسم على من تسول لهم أنفسهم المتاجرة بما يخالف الشريعة والآداب العامة وإثارة الفتن بإشغال الشارع الكويتي لأجل مصالحهم التجارية أو مآربهم الأخرى".

راكان النصف

محمد الحويلة

وكان وزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة قد حظر من نشر اي إعلان مخالف للشريعة الإسلامية والآداب العامة على الطرق، مؤكدا اتخاذ الإجراءات القانونية بحق شركات الدعاية والإعلان المخالفة.

وقال الشعلة في تعميم أصدره امس انه لمقتضيات المصلحة العامة وتطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 بشان حماية الوحدة الوطنية وأحكام القرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 بشان لائحة الإعلانات وتعديلاته، على مدير عام البلدية ورؤساء القطاعات المعنية ومدراء الإدارات المختصة – كلا فيما يخصه – متابعة التزام الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الدعاية والإعلان بعدم إقامة اي اعلان يتضمن في مادته ما يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية او النظام العام او الآداب العامة او يمس الوحدة الوطنية، سواء كانت تلك الشركات والمؤسسات متعاقدة مع البلدية او مع غيرها من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بالدولة او الجهات الخاصة وسرعة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة المقررة بهذا الشان وفقا لما ينص عليه القانون واللوائح المنظمة للإعلانات بالبلدية حيال تلك الشركات والمؤسسات في حال وضعها اعلانات مخالفة.

وكذلك تطبيق الشروط التعاقدية بالنسبة للشركات المتعاقدة مع البلدية.

واضاف: على كافة الجهات المعنية المبادرة الى العمل بهذا التعميم والالتزام بما جاء به من احكام اعتبارا من تاريخ صدوره تفاديا للمساءلة التاديبية.

شدد على وجوب منح «المحاسبة» كل الصلاحيات الرقابية على الشركات التي تملكها الحكومة أو تساهم فيها

العدساني يطالب بوقف الهدر بالميزانية وعدم إقحام الترضيات والمحسوبيات في التعيينات

- « المالية» سحبت بعض المرافق من المشروعات السياحية وسلمتها للديوان الأميري وهذا الأمر يعد تنازلًا عن الاختصاص الأصيل للحكومة
- يجب على رئيس الوزراء الالتفات للمصلحة العامة ووقف هدر الميزانية والالتزام بأبوابها

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني ضرورة وقف الهدر بالميزانية العامة للدولة والالتزام بأبوابها وعدم إقحام الترضيات والمحسوبيات في التعيينات، مشددًا في الوقت نفسه على وجوب منح ديوان المحاسبة كل الصلاحيات في التدقيق والتفتيش والرقابة على الشركات التي تملكها الحكومة أو تساهم فيها.

وقال النائب رياض العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الهدر بلغ في الشركات التي تملكها الحكومة أو المساهمة فيها كالمشروعات السياحية والهدر للأموال العامة والتي ذكرناها في استجواب وزير المالية والأرباح الفائتة بلغ ما قيمته 290 مليون دينار كويتي، مبينًا أن هذا الأمر يمثل مخالفات صارخة وواضحة أوردها تقرير ديوان المحاسبة.

وأوضح أنه في المقابل سحبت وزارة المالية بعض المرافق من المشروعات السياحية وسلمتها للديوان الأميري، معتبرًا أن في هذا الأمر تنازلا عن الاختصاص الأصيل للحكومة.

وأكد أنه ليس من اختصاص الديوان الأميري أخذ المشروعات أو المقاولات والمناقصات والممارسات، بل إنها اختصاصات أصيل للسلطة التنفيذية يجب ألا يتنازل عنها رئيس الوزراء، معتبرًا أن هذا الأمر يدل على الفشل الحكومي في إدارة المرافق العامة. وبين أن على الحكومة أن تطور المرافق العامة كافة وتنفذ القانون الذي أنشئت من أجله المشروعات السياحية وتطورها وتحسن أداءها كونها تدر أموالا على خزينة الدولة.

وقال "إن الكويتية للاستثمار التي كانت من ضمن محاور استجوابنا الذي تقدمنا به لوزير المالية، كان يصر رئيس مجلس إدارتها على تعطيل رقابة ديوان المحاسبة بمنع فتح سجلات الشركات للديوان حتى يرفقها في تقريره الذي يعرضه على مجلس الأمة، ولا سيما أن الدولة تملك ٧٦٪ من أسهم الشركة"، مطالبًا وزير المالية منح ديوان المحاسبة كل الصلاحيات في التدقيق والتفتيش والرقابة على الشركة.

كما أكد ضرورة العناية بتشكيل مجلس إدارة شركة المرافق العمومية التابعة للهيئة العامة للاستثمار والتي تملك أكبر مال "نقدي" بما يعين رئيس مجلس إدارة الشركة ولا يعرقله في أداء مهامه، مشددًا في الوقت نفسه على منح ديوان المحاسبة كامل صلاحياته، والالتزام ببنود الميزانية والحد من الهدر.

وفي موضوع آخر، قال العدساني إن كلامي بشان شركة (الدرة) موجه للحكومة وليس لمجلس إدارة الشركة، بأن القرار الذي صدر من رئيس مجلس الإدارة باطل وتم نسفه، فأين دور الحكومة حيث لم تصدر شهادة بالمراكز القانونية بتشكيل مجلس الإدارة – وأعني بذلك رئيس مجلس الإدارة – حيث لم يتم اعتماد التقرير الرسمي بتشكيل مجلس الإدارة"؟

وتابع العدساني "يجب عدم المساس أو تعطيل رواتب موظفي الشركة، لا سيما أنه لم يصدر كتاب صرف الرواتب إلى الآن بسبب قرار تجميد صلاحيات المدير العام الذي هو من يوقع ويعتمد كشف رواتب الموظفين في شركة الدرة"، لافتًا إلى أنه سبق أن هدد باستجواب عدد من الوزراء بسبب مظالم وقعت على موظفين في وزاراتهم، ولم يفرق بين الموظفين ما إذا كانوا من دائرته الانتخابية أو خارجها وإن كانوا مواطنين أو غير كويتيين.

وأشار إلى تقدمه باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بشان الترضيات والمحسوبيات في التعيينات، مشددًا على ضرورة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

وقال "لن نتهاون أو نتراخى في شيء وخصوصًا المحاباة على حساب العسكريين، فلا يجب أن تكون الترضيات والمحسوبيات على حساب المؤسسة العسكرية بتدخل النواب، والتراجع عن القرار هو إقرار بالخطأ".

وأكد أنه "يجب على رئيس الوزراء الالتفات للمصلحة العامة ووقف الهدر بالميزانية والالتزام بأبوابها"، معتبرًا أن إقحام الترضيات والمحسوبيات فيه إحباط للمواطن الكفء.

الجامعة تعلن الفائزين بجوائز الأبحاث العلمية للعام الأكاديمي 2018-2019

جامعة الكويت

اعتمد مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور حسين الأنصاري توصيات اللجنة العليا لجوائز الباحثين للعام الأكاديمي 2018-2019.

بدوره بارك نائب مدير الجامعة للأبحاث الأستاذ الدكتور جاسم الكندري للباحثين فوزهم، متمنيا لهم المزيد من النجاح في المستقبل، كما تمنى لمن لم يحالفهم الفوز بذل مزيد من الجهد في المرات المقبلة.

وأعلن الكندري عن أسماء الفائزين كالآتي:

الفائزون بجائزة الباحث المتميز في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية للعام الأكاديمي 2018-2019:

• أ.د. محمد فهيم من قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة والبترول.

• أ.د. نجيب السماوي من قسم الرياضيات بكلية العلوم.

• أ.د. خلدون رحال من قسم الهندسة المدنية بكلية الهندسة والبترول.

وتم حجب جائزة الباحث المتميز في مجال الآداب والعلوم الإنسانية لعدم استيفاء المتقدمين لمعايير التميز.

كما فاز بجائزة أفضل باحث من الشباب في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية:

• د. حسين بهبهاني من قسم العلوم البيولوجية بكلية العلوم.

أما بالنسبة لجوائز مشاريع طلبة الدراسات العليا للعام الأكاديمي 2018-2019 لدرجة الدكتوراه فقد فاز فيها كل من:

• محمد أسد الله أسدزاده من قسم الميكروبيولوجي بكلية الطب.

• عبدالرحمن عابي محمود من قسم الكيمياء بكلية العلوم.

أما فيما يخص جائزة مشاريع طلبة الدراسات العليا لدرجة الماجستير فقد حاز عليها كل من:

• الطالبة زهراء ناصر عباس من قسم هندسة الكمبيوتر بكلية الهندسة والبترول.

• الطالب فيصل عدنان القطان من قسم علوم الأرض والبيئة بكلية العلوم.

• الطالبة ساره خالد الفارس من قسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

• الطالبة نهاني نايف المطيري من قسم الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية.